الأمم المتحدة

E/2005/70

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 June 2005
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

تقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو

موجز

استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٥ الذي مدد بموجبه ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو، يقدم هذا التقرير الملامح الرئيسية للعمل الذي اضطلع به الفريق منذ تشكيله في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. كما يتضمن التقرير بيانا لكيفية اضطلاع الفريق بولايته، ويبين بعض المهام المتبقية عليه، مشفوعة بجدول زمني مؤقت لإنجازها، وينتهي بلمحة عامة عن التحديات التي يواجهها البلد. ومع أن الوضع السائد في البلد ما زال هشا، يعتقد الفريق أن من ممكن تحقيق تقدم إذا ما أولاه المجتمع الدولي اهتماما متواصلا.

* E/2005/100.

300605 300605 05-37197 (A)
0537197

أولا – معلومات أساسية

١ – يتضمن هذا التقرير وصفا للوضع السائد في غينيا – بيساو منذ التقرير الأخير الذي قدمه الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما يقدم التقرير الملامح الرئيسية للعمل الذي اضطلع به الفريق منذ تشكيله في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وهو، بقيامه بذلك، يشير إلى جوانب طرائق عمله وشبكة العناصر الفاعلة التي ساعدته على اضطلاعه بولايته. كما يبين بعض المهام المتبقية عليه، مشفوعة بجدول زمني مؤقت لإنجازها، وينتهي بلمحة عامة عن التحديات التي يواجهها البلد.

٢ – وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢/٢٠٠٥ تمديد ولاية الفريق حتى انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥. وطلب من الفريق أن يضمن تقريره إلى المجلس (أ) بيانا لكيفية اضطلاعه بولايته، وإن اقتضى الأمر، (ب) سردا للمهام المتبقية وجدولا زمنيا لإنجازها، و (ج) نقاشا لمسألة تنفيذ التوصيات التي تقدم بها.

٣ – ومنذ التقرير الأخير الذي قدمه الفريق إلى المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حدد يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية. وجاء هذا الموعد متأخرا نحو ٦ أسابيع عن الموعد الذي ورد في ميثاق الانتقال السياسي. ويعزى هذا التأخير المبرر نسبيا إلى رغبة غالبية الأحزاب السياسية في وضع سجل جديد بأسماء الناخبين وإلى بطء التحضيرات للانتخابات. وللتأكد من تطبيق الدستور بحذافيره، اجتمع البرلمان في ٥ أيار/مايو ومدد الفترة الانتقالية إلى أن تجري الانتخابات. ومن المتوقع أن يتنافس في هذه الانتخابات سبعة عشر مرشحا رئاسيا. وعقب المناشدات الخطية التي وجهها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدول الأعضاء بناء على مشورة الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو ورئيس مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، فقد تمكنا من مساعدة غينيا – بيساو على حشد أموال لميزانية الانتخابات بلغت ٤,٩ مليون يورو، دُفع الجزء الأكبر منها. ولإجراء أكثر من جولة انتخابات واحدة لا بد من حشد أموال إضافية.

ثانيا – الحالة الراهنة

٤ – في إطار التحضير للانتخابات، أعرب سبعة عشر مرشحا عن رغبتهم في التنافس في الانتخابات الرئاسية بالتماسهم إذنا بالترشيح من المحكمة العليا. وقررت المحكمة العليا السماح للرئيسين يوا فييرا وكومبا يالا بالانضمام إلى الأشخاص الذين يحق لهم الترشح لهذه الانتخابات. واستغل الرئيس السابق كومبا يالا إعلان المحكمة العليا هذا من أجل بث الشكوك والتوتر في عملية الانتخابات بتصريحه أنه ما برح رئيسا لغينيا – بيساو. غير أنه،

وعلى الرغم من تنظيم عدة عمليات احتجاج على إثر تصريح الرئيس السابق كومبا يالا، يشعر الفريق بالسرور لعدم حدوث أي أعمال عنف ذات شأن ساعة تحريره هذا التقرير، ولمواصلة الجيش احترامه ميثاق الانتقال السياسي. وهذا الأمر هو بوضوح دلالة على أن الديمقراطية وسلطة القانون بدأتا تتوطدان على الرغم من أن عواقب التمرد العسكري الذي حدث في يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ما برحت تتردد أصداؤها في غينيا - بيساو. وأعرب الفريق عن إعجابه باستعداد المجتمع المدني لاتخاذ موقف حازم دفاعا عن السلام ما يمثل بشير خير لتعزيز العملية الديمقراطية في البلد.

٥ - وما برح المجتمع الدولي يساوره قلق بالغ إزاء استمرار عدم الاستقرار السياسي في البلد. ولمواجهة الأحداث، عين الأمين العام رئيس موزامبيق السابق خواكيم ألبرتو شيسّانو مبعوثا خاصا له ليعنى بشؤون غينيا - بيساو. وتتمثل مهمته، التي بدأها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في تيسير إجراء الانتخابات الرئاسية في البلد في أجواء سلمية ونزيهة يوم ١٩ حزيران /يونيه ٢٠٠٥، كخطوة هامة على درب الانتقال إلى استعادة النظام والاستقرار الدستوريين. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، دعا الأمين العام أيضا جميع الأطراف المعنية إلى مقاومة كل تحرك يمكن أن يزيد التوتر حدة. وأصدر مجلس الأمن بيانين أعرب فيهما عن قلقه إزاء الحالة السائدة في غينيا - بيساو، كان أولهما بيانا رئاسيا صدر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/14) أدان بقوة جميع محاولات إثارة العنف وعرقلة الجهود الجارية لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وثانيهما بيانا صحافيا أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥[(١)] دعا فيه جميع الأطراف إلى تفادي زيادة حدة التوتر ومعاناة السكان. وفي نهاية الجلسة الطارئة التي عقدتها مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بشأن غينيا - بيساو، صدر بيان يدعو جميع الأطراف إلى احترام حرمة ميثاق الانتقال السياسي، ذاكرا أن إعادة الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي شرط لا بد منه للحصول على دعم المجتمع الدولي لإعادة إعمار غينيا - بيساو.

٦ - وما برحت تبذل الجهود الإقليمية لنزع فتيل التوتر قبل إجراء الانتخابات والعمل على تهيئة جو من الهدوء. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥، زار غينيا - بيساو رئيس نيجيريا، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس النيجير، بوصفه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس السنغال ورئيس وزراء غينيا - كوناكري. واجتمع القادة الأربعة بممثلين عن السلطات الوطنية والرئيس السابق كومبا يالا والقائد العسكري. وحثوا جميع المرشحين الرئاسيين على تفادي أعمال العنف أثناء الحملة الانتخابية.

(١) SC/8387/AFR/1162.

ثالثا – الملامح البارزة للأنشطة التي نفذها الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو لدى اضطلاعه بولايته

٧ – كما يعلم المجلس، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٢/٣٠٤، عقب مناقشة تقرير الأمين العام المتعلق بتشكيل أفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات (E/2002/12) تشكيل الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو ليكون أول نموذج عن هذه الأفرقة. وتتمثل ولاية الفريق في درس ما لدى غينيا – بيساو من احتياجات إنسانية واقتصادية، واستعراض برامج الدعم ذات الصلة وإعداد توصيات بشأن وضع برنامج دعم طويل الأجل، وذلك استنادا إلى أولويات البلد الإنمائية وعبر إدماج عمليات الإغاثة والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية في إطار نهج شامل لإحلال السلم والاستقرار. كما أن الفريق سيسدي المشورة بشأن الطريقة التي تكفل أن تكون المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي كافية ومتسقة وحسنة التنسيق وفعالة ومتضافرة.

٨ – وما أن شكل الفريق حتى عقد مجموعة واسعة من المشاورات مع العناصر الفاعلة وشركاء غينيا – بيساو الوطنيين في التنمية، وذلك في نيويورك وواشنطن العاصمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أُوفدت بعثة إلى البلد وقدم الفريق الاستشاري المخصص أول تقاريره إلى المجلس (E/2003/8) في ١٠ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ومنذئذ والفريق يجتمع مرة كل ثلاثة أسابيع وكثيرا ما يتشاور مع العناصر الفاعلة الأخرى، بما فيها المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري وممثل الأمين العام والأمين العام المساعد في إدارة الشؤون السياسية والمسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والممثلين الدائمين للبلدان المجاورة، التي تشمل الرأس الأخضر وغينيا كوناكري والسنغال، التي هي أعضاء أيضا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية .

٩ – كما عمد الفريق، منذ بعثته الأولى إلى غينيا – بيساو، إلى إبقاء قناة الحوار مفتوحة مع السلطات فيها وعقد عددا من الاجتماعات معها. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، نظم الفريق الاستشاري المخصص اجتماعا في مقر الأمم المتحدة ضم وزير خارجية غينيا – بيساو ووزير الاقتصاد والمالية والجهات المانحة وممثلين عن مؤسسات بريتون وودز. وركز الاجتماع على اعتماد نهج يقوم على الشراكة بين الحكومة والأوساط المانحة. وأعقب هذا الاجتماع حوار غير رسمي في نيويورك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، شارك فيه الرئيس المؤقت، هنريك بيريرا روزا، ووزير الخارجية في الحكومة الانتقالية، يوا خوسي مونتيرو، وشركاء غينيا – بيساو الرئيسيين في التنمية. وكان الغرض من الاجتماع إعادة

تقييم وضع غينيا – بيساو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ونوقشت فيه سبل تقديم الدعم إلى الحكومة الانتقالية. وأتاح هذا الحوار غير الرسمي إجراء تبادل ثري وبناء للآراء بين الرئيس الانتقالي ووزير الخارجية ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو وممثلي البلدان المانحة والمدير التنفيذي المعني بشؤون غينيا – بيساو في البنك الدولي وكبار الرسميين المسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وممثل الأمين العام والمنسق المقيم للأمم المتحدة في غينيا – بيساو وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين عن إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة.

١٠ – واجتمع ممثلان عن الفريق أيضا مع وفد غينيا – بيساو الرسمي إلى اجتماع شركاء غينيا – بيساو للتحضير للمائدة المستديرة التي ستعقد في ليشبونة، البرتغال، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وضم الوفد وزير الخارجية ووزير الصيد ووزير الأشغال العامة ووزير الخزانة والمدير الوطني للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وأحد نواب البرلمان الذي يشغل منصب نائب رئيس لجنة التجارة والصناعة. وعرض الوفد معلومات عن التقدم الذي أحرز مؤخرا وناقش ممثلو الفريق السبل الكفيلة بإعادة إشراك الأوساط المانحة في العملية الجارية في غينيا – بيساو.

١١ – ويعرب الوفد عن سروره بشكل خاص للتعاون المثمر والقيّم القائم بين الفريق ومؤسسات بريتون وودز. ومما لا شك فيه أن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كليهما دور رئيسي يؤديانه للحيلولة دون نشوب الصراع ولبناء السلام، كما اعتُرف بذلك أثناء المناقشات بشأن لجنة بناء السلام. وتبين للوفد أن رد فعل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان إيجابيا إزاء اعتماد نهج أكثر مرونة فيما يتعلق بالاحتياجات التقنية لغينيا – بيساو في إطار احتياجاتها في مجال بناء السلام. والعلاقة القائمة بين هاتين المؤسستين والفريق علاقة إيجابية ومستمرة، ويحضر ممثلوهما معظم الاجتماعات التي يعقدها الفريق.

١٢ – وكما يدرك المجلس، فإن الفريق يتعاون تعاونا وثيقا مع مجلس الأمن لمعالجة موضوع غينيا – بيساو. وبما أن مسألة غينيا – بيساو كانت مدرجة على جدول أعمال هذا المجلس لدى تشكيل الفريق، طلب المجلس دعوة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا للمشاركة في أعمال الفريق. وإدراكا من الفريق لقيمة مثل هذا التعاون وكجزء من الجهود التي يبذلها لاعتماد نهج شامل ومتعدد الأوجه لبناء السلام، بدأ منذ إنشاءه يعمل بتعاون وثيق مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا إذ دعي رئيسه إلى حضور جميع اجتماعات الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو، وشارك بحيوية في مداولاته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، دعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الفريق الاستشاري المخصص لإلقاء كلمة أمام

مجلس الأمن في جلسة خاصة تناولت الحالة السائدة في غينيا – بيساو ولعرض الأعمال التي تضطلع بها هاتان الهيئتان في مجال الدعم الإنمائي الذي يقدم إلى البلد.

١٣ – بالإضافة إلى ذلك، نفذ الفريق بعثتين مشتركتين لمجلس الأمن إلى غينيا – بيساو في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان الهدف من البعثتين تشجيع الحوار مع سلطات غينيا – بيساو بغية التوصل إلى تفاهم أفضل بين السلطات وشركائها. وقد انتهز الفريق فرصة هاتين البعثتين للدعوة بإلحاح إلى فهم أوسع نطاق لدور التنمية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وأسهم بصورة غير رسمية في تقديم مقترحات لإدراجها في تقرير مجلس الأمن عن البعثتين. وكانت عضوية البرازيل في الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو وفي مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بمثابة همزة وصل هامة بين هاتين الجهتين، فعززت المناقشات وأثرتها من الجانبين في كلتا المنتديين بشأن استراتيجيات النهوض بالسلام والتنمية في غينيا – بيساو. وكان من أهم التوصيات التي قدمها الفريق العامل المخصص في آخر تقرير له (S/2004/989) الموجه إلى مجلس الأمن، فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، توسيع نطاق التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامه الجهازان في حالة غينيا – بيساو وبوروندي إلى حالات أخرى من حالات ما بعد انتهاء الصراع.

١٤ – وأصدر الفريق عددا من البيانات منذ إنشائه، لا سيما في أوقات الأزمات أو التطورات الإيجابية الرئيسية. وكان أول هذه البيانات استجابة للظروف التي جرى في ظلها التدخل العسكري للإطاحة بالرئيس كومبا يالا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وخلال هذه الفترة عقد الفريق عددا من الاجتماعات وأصدر بيانا دعا فيه المانحين إلى النظر في مسألة تقديم المساعدة العاجلة إلى غينيا – بيساو لتمكينها من العودة إلى الحكم الديمقراطي ومعالجة الحالة الاجتماعية – الاقتصادية المتدهورة. وعلى إثر الانتخابات التشريعية الناجحة في آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدر الفريق بيانا في ٦ نيسان/أبريل هنأ فيه شعب غينيا – بيساو ودعا المانحين إلى تقديم دعم واسع النطاق إلى غينيا – بيساو، بما في ذلك من خلال التبرع إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل الاستجابة للاحتياجات الملحة للسكان.

١٥ – ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتذكر أن أزمة رئيسية أخرى نشبت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عندما قامت مجموعة من الجيش، تنتمي أساسا إلى وحدة لحفظ السلام تابعة لغينيا – بيساو بتمرد احتجاجا على عدم دفع المتأخرات من الرواتب المستحقة لهم مقابل خدمتهم في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. هذا بالإضافة إلى تظلمات

أخرى تتعلق بالظروف السيئة السائدة في ثكناتها والفساد في القيادة العسكرية العليا وجوانب أخرى تتعلق بشروط الخدمة. وقتل خلال هذا التمرد، اللواء فيريسيمو كوريا سيابرا، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة والعقيد دومينغوس دي باروس، رئيس إدارة الموارد البشرية للقوات المسلحة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو بيانا أعرب فيه عن عميق أسفه للأحداث الجارية في البلد. ودعا الفريق المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم غينيا – بيساو، خاصة دعم الميزانية العاجل وإعادة هيكلة القوات المسلحة؛كما أعرب عن ثقته بأن البلد يمضي في الاتجاه الصحيح.

رابعا – تنفيذ توصيات الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو

ألف – التوصيات القصيرة الأجل

١٦ – تضمن التقرير الأول للفريق الاستشاري (E/2003/8) سلسلة من التوصيات للتصدي للأزمات قصيرة الأجل وقدم عناصر لوضع برنامج دعم طويل الأجل. ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتذكر أن حكومة غينيا – بيساو كانت تواجه أزمة مالية حادة، وعاجزة عن دفع مرتبات الموظفين المدنيين والمتأخرات المستحقة لهم. وواجهت أيضا تفاقم حالة الأمن الغذائي نتيجة لانتشار الجفاف في منطقة الساحل. ووردت أنباء تفيد أن ٩٠ في المائة من السكان لا يتناولون إلا وجبة واحدة في اليوم وأن معدل وفيات الرضع بالغ الارتفاع حيث يموت عدد يصل إلى ١ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر كل شهر بسبب الملاريا وأمراض الجهاز التنفسي. وتوقف النظام التعليمي بالفعل في تلك الآونة بسبب عدم دفع المرتبات للمدرسين الذين كانوا في إضرابات متواصلة.

١٧ – وأصبح الفريق وفي المشاورات التي عقدها مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومؤسسات بريتون وودز، والمانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، يدرك أن هناك أزمة مستمرة في العلاقات بين الحكومة وشركائها. فعلى الصعيد الاقتصادي، أعرب المانحون عن قلقهم إزاء إدارة المالية العامة، ونقص الكفاءات في بعض الوزارات الرئيسية. وأشارت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف كذلك إلى التغيرات المتواترة في الفريق الوزاري الحكومي وما يصحب ذلك من عدم استقرار مؤسَّسي. وأُعرب أيضا عن قلق بالغ إزاء عدم إعلان الدستور وتعيين الرئيس لمرشحين لمنصبَي رئيس المحكمة العليا ونائبه، وهما منصبان يشغلان عن طريق الانتخاب. وأوضح المانحون الثنائيون بشكل خاص أن من الضروري أن تعزز الحكومة الاستقرار السياسي، وتبدي الإرادة السياسية اللازمة لتحديد رؤية وطنية للتنمية، وتنمية قدراتها على تنفيذ استراتيجيتها قبل وصول المساعدات. وجدير بالذكر أن ٨٠ في المائة من ميزانية الدولة مصدرها المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨ - ونظرا لأن الحكومة لم تكن قادرة على تأمين الحد الأدنى من أداء الدولة بسبب تردد المانحين في مساعدة البلد، فقد اتخذ الفريق قرارا استراتيجيا بالتركيز على مساعدة البلد على مواجهة أزماته القصيرة الأجل وفي نفس الوقت إنشاء روابط لأهداف طويلة الأجل، في إطار إعادة الحالة السياسية في البلد إلى حالتها الطبيعية، وفي الوقت ذاته تطبيع علاقاته مع شركائه. وفي سياق هذا القرار، عرض الفريق بأن يعمل كهمزة وصل بين حكومة غينيا - بيساو والجهات المانحة.

١٩ - وأوصى الفريق بإقامة شراكة في شكل اتفاق، على أساس ورقة النقاش التي قدمها الفريق إلى الرئيس كومبا يالا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، من أجل معالجة شواغل الجهات المانحة فيما يتعلق بأوجه النقص في الإدارة الاقتصادية والسياسية واستعادة ثقة المانحين. وكان من بين عناصر هذا الاتفاق، أن توافق حكومة غينيا - بيساو على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي، وذلك على الأخص من خلال إعلان الدستور؛ وانتخاب رئيس ونائب رئيس للمحكمة العليا؛ وتمكين الفريق الوزاري حتى يوفر لأعضائه قدرا من الاستقرار والاستمرارية لوضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل. وبالمقابل، يوافق شركاء غينيا - بيساو على توفير الدعم المالي في حالة الطوارئ؛ والمساعدة التقنية؛ وبناء القدرات؛ والمساعدة لغرض التحضير لانتخابات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛ وسائر أشكال المساعدة الإنمائية.

٢٠ - ومن العناصر الأساسية في الاتفاق إنشاء صندوق استئماني مؤقت لتلبية الاحتياجات الملحة القصيرة الأجل؛ وتمويل النفقات الأساسية المتكررة اللازمة لكفالة الحد الأدنى من عمل الحكومة؛ وإتاحة الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ؛ وتوفير كيان محايد لإدارة الموارد الحكومية؛ وتخفيف العبء على قدرات الحكومة وبناء القدرات في الوقت نفسه؛ وتعزيز التنسيق بين المانحين والعمل على إقامة شراكة ذات مستوى رفيع مع الحكومة وفيما بين جميع أصحاب المصالح.

٢١ - غير أن التقدم بشأن الاتفاق ظل يراوح مكانه خلال معظم عام ٢٠٠٣. وعلى إثر الإطاحة بالرئيس كومبا يالا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حدث عدد من التطورات الواعدة. فقد تمكن الفريق بفضل استخدامه نهج الشراكة الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠٠٣، توليد الزخم لصالح تقديم المساعدة الإنمائية لغينيا - بيساو. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، الذي يعتبر أداة من أدوات نهج الشراكة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، نفذ أحد الشروط الأساسية للاتفاق بانتخاب رئيس ونائب رئيس للمحكمة العليا.

٢٢ - ودعا الفريق المجتمع الدولي في تقريره الثاني (S/2004/10) إلى تقديم المساعدة الانتخابية من أجل كفالة إضفاء المصداقية على الانتخابات البرلمانية. وقد تم ذلك، وعُقدت الانتخابات البرلمانية بنجاح في آذار/مارس ٢٠٠٤، وتوجد حاليا حكومة تعمل بكامل أجهزتها بقيادة رئيس الوزراء كارلوس غوميز.

٢٣ - ومنذ ذلك الحين أحرزت حكومة غينيا - بيساو تقدما كبيرا في مجال استعادة القدرات الإدارية والإدارة المالية القائمة على القانون، وهذا جانب من الجوانب الأساسية للاتفاق. ومن التدابير التي اتخذت لتحسين الإدارة المالية، تركيز جميع الإيرادات في حساب الخزينة في المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ ولزوم موافقة وزارة الاقتصاد والمالية على جميع التزامات الإنفاق؛ وتطبيق قواعد المشتريات العامة. واستعيض عن الأشخاص الذين عينوا بحكم انتماءاتهم السياسية بتقنيين ذوي خبرة عُيِّنوا على رأس إدارات الإيرادات. وفيما يتعلق بالنفقات، فقد تم استعادة الإطار العادي لمخصصات الإنفاق، ومن المتوقع إدخال المزيد من التحسينات بمساعدة تقنية يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في سياق تنفيذ الميزانية لعام ٢٠٠٥. وتم أيضا سن قوانين تقضي بخفض متطلبات التراخيص اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير والنشاط التجاري المحلي إلى حد كبير، فضلا عن ربط الرسوم هذه بالتكلفة الفعلية. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلن مكتب المدعي العام، الذي كان يجري تحقيقات في ادعاءات بالفساد، أن ثلاثة قضايا تتعلق باختلاس أموال تابعة للدولة، يقدر مجموع قيمتها بنحو ٤٢٠ ٠٠٠ دولار، قد قُدمت إلى المكتب، وهذا ما يدل على التزام الحكومة بتحسين الإدارة الاقتصادية.

٢٤ - وشجع الفريق المانحين الثنائيين أيضا، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات أخرى، على أن تلتزم على وجه السرعة بتمويل المشاريع السريعة الأثر ومشاريع توليد الدخل على مستوى المجتمع المحلي. غير أن مواطني غينيا - بيساو لم يجنوا بعد ثمار السلام، وما داموا خارج نطاق الخدمات والمنافع التي تقدمها الحكومة، فمن غير المرجح أن يلتزموا بمبادئ الديمقراطية والسلام. ويسر الفريق الإبلاغ عن أن فريق الأمم المتحدة القطري يقوم بإضافة استراتيجية انتقالية لنشاطه الحالي في البلد، تركز على المبادرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر السريع كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا لبناء القدرات هي في طور الإعداد.

٢٥ - ولعل المجلس يتذكر أيضا أن الفريق كان ذكر أن برنامج البنك الدولي للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج كان هو جزءا من برنامج اقتصادي أوسع نطاقا لإعادة التأهيل والإنعاش كان مرتبطا بوجود برنامج اقتصادي كلي لصندوق النقد الدولي. غير أن

تعليق برنامج صندوق النقد الدولي أسفر في وقت لاحق عن تعليق برنامج البنك المتعلق بالتسريح، وإعادة الإلحاق، وإعادة الإدماج. وكان من رأي الفريق أن تعطيل البرنامج كان يشكل خطرا واضحا على الأمن، فدعا البنك إلى بحث إمكانية فصل أنشطة حفظ السلام عن برامج الاقتصاد الكلي. ويسر الفريق أن يعلن أن البنك استأنف مدفوعاته من أجل عملية التسريح في آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم يتمكن صندوق النقد الدولي، لأسباب تتعلق بالميزانية، من توفير ممثل مقيم متفرغ في غينيا – بيساو، تنفيذا لإحدى توصياته القصيرة الأجل في تقريره الأول، غير أنه زاد كثيرا في حجم المساعدة التقنية التي يقدمها من خلال المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأفريقيا في باماكو كما أنه يواصل بذل الجهود من أجل البحث عن مصادر لتمويل وظيفة مستشار لوزير المالية.

باء – التوصيات طويلة الأجل

٢٦ – وُجهت مجموعة من التوصيات طويلة الأجل إلى حكومة غينيا – بيساو والأطراف المانحة والمجتمع الدولي بما فيه منظومة الأمم المتحدة. وقد أُعدت التوصيات بناء على نتائج حوار أصحاب المصلحة المتعددين وكذلك استعراض التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقة الوطنية الانتقالية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتشمل هذه التوصيات حقوق الإنسان، والإدارة السياسية والاقتصادية وإصلاح وإعادة بناء الهياكل المادية، والمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات، وتنويع قطاع الإنتاج، والأمن الغذائي، والتعليم والصحة، والاستثمار، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاتساق والتنسيق العامين بين الجهات المانحة، وتعزيز آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

٢٧ – وكان من بين التوصيات الطويلة الأجل توجيه نداء إلى مؤسسات بريتون وودز لتكفل اعتماد المرونة والابتكار في تصميم برامج الاقتصاد الكلي نظرا للحاجة إلى التكيّف مع التعقيدات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع. ويرى الفريق أن هذه التوصية والنداء الموجه من أجل استئناف تنفيذ برنامج مع غينيا – بيساو ساهما في قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتجديد الحصول من حيث المبدأ على المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع. ومثلما لاحظ تقرير موظفي صندوق النقد الدولي، ستتيح المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع الوقت اللازم للجهات المانحة للمشاركة من جديد مشاركة كاملة وتخفيف العبء الثقيل لخدمة الدين المستحق للصندوق ومساعدة الحكومة على تعزيز القدرة الإدارية كيما تبرهن تدريجيا على قدرتها على التنفيذ الفعلي لاتفاق جديد لمرفق الحد من

الفقر وتعزيز النمو[٢] الذي كان عُلق في عام ٢٠٠١. ووُضِع القرار استنادا إلى مضمون قرار اتخذه قرار المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بتمديد البرامج التي تدعمها المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع، إجمالا، فترة ثلاث سنوات وإثبات الدعم للجهود الجارية بقيادة الأمم المتحدة لتوطيد الاستقرار في غينيا – بيساو. وقد يذكر المجلس أن غينيا – بيساو كانت تنفذ بعد انتهاء حربها الأهلية التي استمرت خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ برنامجا مدعوما من المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع. وقرر صندوق النقد الدولي من حيث المبدأ أن يستمر البرنامج فترة أقصاها سنتين إضافيتين، أي ما مجموعه ثلاث سنوات، وإن كانت غير متتالية. وتتوقف المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع على ظهور جهود دولية منسقة لمساعدة غينيا – بيساو، وهو ما قد يحصل عندما يقرر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ميزانية دعم جديدة.

٢٨ – ويسر أيضا الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو الإبلاغ بتنفيذ إحدى التوصيات الطويلة الأجل الرئيسية الموجهة للاتحاد الأوروبي، شريك التنمية الرئيسي لغينيا – بيساو، والقاضية بإعادة التفاوض بشأن شروط أكثر مواتاة لرخص صيد السمك، والتي تنص أيضا على الدعم المالي والتقني من أجل التحكم في المنطقة البحرية للبلاد ومساعدة الحكومة على معالجة مسألة استدامة أرصدتها السمكية. ويعترف الفريق بأنه لم يتحقق، إجمالا، تقدم كبير في تنفيذ توصياته الطويلة الأجل. بيد أنه يمكن التذكير بأنه رغم إهابة المجلس بأصحاب المصلحة أن ينظروا في التوصيات الواردة في التقرير، لم يؤيد القرار المتخذ لاحقا أية توصيات بعينها. وإضافة إلى هذا، أسهمت حالة عدم اليقين التي تكتنف الوضع السياسي إسهاما كبيرا في موقف ''الترقب'' الذي تبنَّته الجهات المانحة، وهو ما أدّى بدوره إلى عدم اتخاذ إجراء بشأن توصيات الفريق.

جيم – دعم الجهات المانحة لغينيا – بيساو

٢٩ – فيما يتعلق بالجزء الثاني من الولاية التي تطلب إلى الفريق إسداء المشورة بشأن كيفية ضمان أن تكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي كافية ومتسقة ومنسقة تنسيقا جيدا وفعالة ومعززة للتآزر، نفذ الفريق عددا من الأنشطة الرامية إلى تفعيل هذا الجزء من الولاية المنوطة به. وقد قدم الفريق في جميع تقاريره (E/2003/8، E/2003/95، E/2004/10، E/2004/92، و E/2005/8) لمحة عامة عن الموارد التي وفرها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة، ومؤسسات بريتون وودز، وبدرجة أقل منظومة الأمم المتحدة.

(٢) انظر http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr0569.pdf.

وإلى جانب رئيس مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو، حثّ الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو المجتمع الدولي على تقديم التمويل الكافي للانتخابات الوطنية ودعم الميزانية في حالات الطوارئ، فضلا عن التمويل الكامل لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمخصص لدفع الرواتب والنفقات المتكررة الأخرى في القطاعات ذات الأولوية (انظر المرفقين أولا وثانيا). وبإشارة من الفريق، كتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ يسترعي انتباهها إلى القرار E/2005/2 ويؤكد الطابع الاستعجالي لتقديم الدعم للانتخابات الرئاسية ولصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. ويواصل الفريق حواره المستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز للحث على تقديم دعم قوي للتحضير لاجتماع المائدة المستديرة الذي ستعقده الجهات المانحة.

٣٠ - واقتصر النجاح على تمويل الانتخابات بغينيا - بيساو. ورغم الاعتراف بأن صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ آلية فعالة وشفافة لتقديم المساعدة الطارئة للحكومة، لا سيما لدفع مرتبات موظفي الدولة، أعرب الفريق عن خيبة أمله لأن الآلية لم تُموَّل أبدا تمويلا كاملا. ففي عام ٢٠٠٤، لم تحصّل الآلية سوى ٢٥ في المائة تقريبا من الموارد اللازمة لتمويل الفجوة الضريبية لضمان الحد الأدنى من سير عمل الدولة. وتم تمديد فترة برنامج صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ التي كان يفترض ابتداءً أن تدوم ١٢ شهرا لتغطية نفقات ميزانية الحكومة لسنة ٢٠٠٤، إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ليقوم بدور آلية توجيه وتنسيق المساهمات المقدمة للحكومة حتى نهاية المرحلة الانتقالية بعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

٣١ - وواصل الفريق دعوته الدؤوبة لصالح غينيا - بيساو ليكفل أن تكون قد حصلت على الأقل على موارد كافية لتلبية احتياجاتها على المدى القصير، فيما يسعى إلى مساعدة البلد على ضمان توفير الظروف التي يتمكن في ظلها من تأمين المساعدة الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، شارك الفريق بفعالية في اجتماع شركاء غينيا - بيساو تحضيرا للمائدة المستديرة المعقودة في لشبونة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكان هدف الاجتماع هو التحضير لمؤتمر المائدة المستديرة بكامل أعضائه المزمع عقده خلال عام ٢٠٠٥ والمساعدة على حشد الموارد لتمويل الفجوة الضريبية في ميزانية عام ٢٠٠٥ البالغة ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأدلى الفريق ببيان شدد فيه على أهمية دعم إصلاح قطاع الأمن، بوصفه عاملا جوهريا في استتباب الاستقرار في غينيا - بيساو، ودعا إلى تقديم المزيد من الهبات لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالتحضير للمائدة المستديرة للمانحين، اقترح الفريق أيضا أن تنظر الجهات المانحة في تحديد جهات مانحة

رئيسية في مختلف القطاعات وإمكانية تنسيق الاجتماعات في المستقبل لكفالة وضع برنامج شامل، ومتسق ومتكامل يتفق عليه جميع الشركاء. وكرّر أيضا الفريق تأكيد أهمية قيادة السلطات الوطنية لهذه العملية وتحديد الأولويات الخاصة بها على أساس الاحتياجات الوطنية، وشجّع جميع الشركاء على تنسيق برامجهم مع الخطة الوطنية للحد من الفقر في البلد التي سيشرع فيها لاحقا خلال عام ٢٠٠٥.

٣٢ - وأكد اجتماع لشبونة أن الجهات المانحة ليست واثقة بعد كل الثقة من استتباب الاستقرار في غينيا - بيساو. فلم تتعهد إلا بمليون واحد من اليورو وعدت به حكومة البرتغال لفائدة صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، كما أنه من الواضح أن الجهات المانحة تنتظر أن ينجلي غبار الانتخابات قبل تقديم المعونة غير الطارئة أو الموافقة على موعد للمائدة المستديرة للمانحين. وبناء على ما تقدّم، يمكن القول إن هناك ما يدل على توخي المرونة التي نادى بها الفريق في جميع تقاريره. وأثناء اجتماع لشبونة، قال ممثلو مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا[٣] إنهم قادرون، رغم إمكانياتهم المحدودة، على تقديم المساعدة لغينيا - بيساو في سياق تفسيرٍ مرن للقواعد المالية المتّبعة. وردّد الممثلون الثلاثة الدعوة إلى المرونة في تفسير القواعد المالية في سياق الحاجة إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، وأهابوا بالمجتمع الدولي ألاّ يُخضع غينيا - بيساو لنفس الشروط المطبّقة على البلدان الأخرى. واستجابة لذلك، يعكف الاتحاد الأوروبي، في أعقاب اجتماع لشبونة، على إعداد ميزانية دعم جديدة لعام ٢٠٠٥ تبلغ قيمتها ٩,٢ ملايين يورو. ويمكن أن يُشرع في صرفها بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي الفترة الزمنية الفاصلة، دفع الاتحاد الأوروبي ٥ ملايين يورو من أصل ٧,٢٥ ملايين يورو من تعويضات حقوق الصيد في الفترة ما بين حزيران/يونيه ونيسان/أبريل من أجل السماح بدفع الرواتب في الفترة الحساسة التي تسبق الانتخابات. وتبرّعت فرنسا بمبلغ ٠,٥ مليون يورو لفائدة صندوق الإدارة الاقتصادية في الحالات الطارئة.

٣٣ - ومنذ أن صدر آخر تقرير للفريق، زار غينيا - بيساو ثلاث شخصيات مرموقة هي: غوبيند نانكاني، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون أفريقيا، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ والمدير الإداري للبنك الدولي، شنغمان زانغ، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ والسيد كوتشيرو ماتسورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في ١ و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويعرب الفريق عن سروره لمعرفة أن البنك الدولي يعتزم عرض مجموعة

(٣) كان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أكبر جهة مانحة لغينيا - بيساو في عام ٢٠٠٤.

مساعدات تتعلق باستراتيجية دعم مؤقتة على مجلسه التنفيذي باقتراح تقديم ائتمان قدره ٤٠ مليون دولار. وإذا ما تمت الموافقة على هذا الائتمان، فإنه سيخصص للطاقة، والاتصالات الحضرية ومشاريع التنمية المجتمعية في مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم، والدعم المباشر للميزانية، الذي سبق توجيه نداء بشأن بعض عناصره في التقرير الأول للفريق. وزار أيضا فريق من البنك الدولي غينيا – بيساو في أيار/مايو ٢٠٠٥ لمناقشة توفير ائتمان قدره ١٠ ملايين دولار للإنعاش الاقتصادي سيُصرف بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وزارت أيضا بعثة من صندوق النقد الدولي غينيا – بيساو في النصف الأول من آذار/مارس ٢٠٠٥ للتفاوض مع السلطات الوطنية بشأن برنامج يشرف عليه موظفو الصندوق. ويمكن تحويل البرنامج إلى برنامج مساعدة طارئة لفترة ما بعد الصراع رهنا بالقرارات النهائية التي سيتخذها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بشأن ميزانية دعم جديدة. وإذا دلّت الانتخابات القادمة على أن السياسات القائمة ستتواصل، فسيمكن إيفاد بعثة للتفاوض في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المقرر استعراض التطورات في إطار البرنامج الذي يشرف عليه موظفو الصندوق في أواخر حزيران/يونيه بعد الجولة الأولى من الانتخابات.

٣٤ – وأبلغ أحد ممثلي صندوق النقد الدولي الفريق أن المعلومات المؤقتة تشير إلى أن الإيرادات قد زادت مؤخرا نتيجة تحسّن جهود التحصيل والإشراف. ومع هذا، فرغم دعم الميزانية والسلفة التي قدمها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتراخيص الصيد، فإن الميزانية ما زالت متعسرة ماليا. وقد دُفعت المرتبات خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل مع بعض التأخير، لكن لزم تخفيض النفقات الأخرى، بما فيها النفقات المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية، إلى حدٍّ تجاوز كثيرا الحد الأدنى للاحتياجات. وتُقدَّر الفجوة المالية الحالية في ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٥ بما يناهز ١٦ مليون دولار.

خامسا – المهام المتبقية

٣٥ – في ضوء الظروف الحالية الصعبة في غينيا – بيساو يري الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو بأنه سيكون من المفيد بالنسبة له أن يظل عاملا بالبلد بغرض رصد الوضع، وعلى وجه الخصوص الصلة الوثيقة بين الاحتياجات الاقتصادية العاجلة وعدم الاستقرار السياسي، ولكي يواصل العمل مع الشركاء الآخرين ليكفل وجود نهج شامل يحقق التكامل بين السلم والتنمية. ومن الواضح أن التوتر وعدم الاستقرار اللذين سادا مؤخرا في البلد أديا إلى التأخر في تنفيذ المهام التي كلف بها الفريق وأن إنجاز أي مهمة من تلك المهام يعتمد على وجود بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة تشكل الانتخابات الرئاسية القادمة شرطا أساسيا لها.

٣٦ - وهناك توصيات عديدة هامة يرغب الفريق في أن تُنفذ. وإحدى التوصيات الرئيسية القصيرة الأجل التي لم يتم تنفيذها بعد هي وضع خطة مساعدة تقنية شاملة لبناء القدرات. كما يرغب الفريق في أن يبذل المجتمع الدولي جهودا في تنفيذ بعض التوصيات الطويلة الأجل مثل مساعدة غينيا - بيساو في صياغة استراتيجية شاملة للتنوع الاقتصادي. ويملك البلد احتياطيا كبيرا من الأخشاب ومصائد الأسماك وتربية الحيوانات والزراعة، يمكن أن يفي بالاحتياجات الداخلية بسهولة. كما أن باطن الأرض غني بالبوكسايت والفوسفات، وهناك إمكانيات لتعدين الماس والذهب، كما يجري استكشاف النفط في المناطق المغمورة. وفي الوقت الحالي فإن المصدر الرئيسي للدخل هو صادرات جوز الكاجو وتراخيص صيد السمك.

٣٧ - وستكون المهمتان الفوريتان للفريق بعد الانتخابات ما يلي: (أ) محاولة توسيع قاعدة المانحين لغينيا - بيساو، و (ب) الدعوة لدعم المائدة المستديرة للمانحين التي ستعقد في نهاية عام ٢٠٠٥. ويعرب الفريق عن اعتقاده أن عددا من البلدان يمكن أن يقوم بدور أكبر في البلد، لا سيما البلدان التي ستستفيد بطريقة غير مباشرة من الاستغلال المحتمل للموارد الطبيعية للبلد. وفيما يتصل بهذه المهمة والتحضير للمائدة المستديرة للمانحين التي ستُعقد في نهاية السنة، فإن الفريق سيواصل الضغط من أجل تحديد المانحين الرئيسيين لمختلف القطاعات ولتنسيق الاجتماعات لضمان أن يكون هناك برنامج شامل ومتسق ومتكامل يوافق عليه جميع الشركاء. ويرى الفريق أن المجلس سيكون في وضع أحسن لتقييم توصيات الفريق الطويلة الأجل عندما يحصل البلد مجددا على دعم واسع.

٣٨ - ويصعب حساب الجدول الزمني لإنجاز تلك المهام بالنظر للوضع السائد حاليا. وإذا ظل الوضع السياسي مستقرا، فسيحتاج الفريق إلى عشرة أشهر، على الأقل، للوفاء بمهامه، ويعتمد ذلك أيضا على سرعة صرف الدعم المالي الدولي الذي تعهد المانحون التبرع به في المائدة المستديرة.

٣٩ - ويرى الفريق أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بمسألة إصلاح القطاع الأمني حيث أنها ستعالج أحد الأسباب الهيكلية الرئيسية للنزاع في غينيا - بيساو. كما يمكن أيضا تعزيز التفاعل المتزايد بشأن هذه المسألة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، ضمن ولاية كل منهما، عن طريق الأنشطة المشتركة مثل تنظيم اجتماع بشأن إصلاح القطاع الأمني لكل من الهيئتين المخصصتين، ويتناول الفريق العامل المخصص ''لمنع'' نشوب الصراعات ''في أفريقيا'' وحلها، التابع لمجلس الأمن، طرق تسهيل الإصلاح العسكري، بينما

يتنـاول الفريـق الاستشـاري المخصص بشـأن غينيـا – بيسـاو، والتـابع للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي، جوانبه الاجتماعية والاقتصادية.

٤٠ – ويعتقـد أيضـا الفريـق أن مـن الممكـن توسـيع مجـال تفاعلـه وتعاونـه مـع المنظمـات الإقليمية. وكما لوحظ من التقارير السابقة فقد لعبت تلك المنظمات دورا هاما في الاستقرار السياسي والمالي لغينيا – بيساو. ولكن بسبب الوقت وقيود السفر فإن الفريق لم يشارك في تبادل منهجي للآراء مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية[٤]. ويمكن أن يؤدي إقامة مشاورات منهجية أكثر مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقـي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، إلى زيادة تعزيز مساهمة الفريق. ويعتقد أيضا الفريق أن زيادة التفاعل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يمكن أن يكون مفيدا أيضا.

سادسا – الاستنتاجات

٤١ – إن غينيا – بيساو بلد صغير يواجه مشاكل معقدة وسيستمر في مواجهة تحديات كبيرة ومؤلمة في مرحلة انتقاله من الحرب إلى السلم ومن نظام حكم فردي ومركزي جدا إلى نظام حكم مفتوح وقائم على المشاركة. ومن المتوقع، بالفعل، أن يظل الوضع هشا فترة قادمة من الوقت. ومن المرجح أن يؤدي خطر الاستقطاب إلى زيادة تمزيق هذه الديمقراطية الحديثة العهد بسبب استغلال النعرات العرقية المتزايد.

٤٢ – ويود الفريق أن يلفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى أهمية معالجة القطاع الاقتصادي. فبالإضافة إلى الحالة السيئة للخدمات، أشار الفريق في تقريره الأول إلى الانقسام العرقي المتنامي في الجيش وإلي توفر الأسلحة الصغيرة. وحث الفريق في تقريريه الأخيرين على الدعم الدولي لمجموعة إجراءات تتعلق بإعادة هيكلة شاملة للقوات المسلحة على أساس أن منع الانتكاس وعودة النزاع مسألة بالغة الأهمية. ولا يزال الفريق يعتقد بقوة أن عدم إحراز التقدم في هذا المجال سيسهم أكثر في عدم الاستقرار السياسي وعدم الاطمئنان ويحول دون الاستثمار ودون المساعدة الإنمائية الرسمية، وهما عنصران هامان في تنمية البلاد.

(٤) عقد الفريق اجتماعا واحدا مع المدير التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٤٣ - وعلاوة على مشكلة عدم الاستقرار السياسي، فإن عدم قدرة البلد على تلقي كميات كافية، ويمكن التنبؤ بها، من الموارد لضمان تقديم الخدمات الأساسية ولضمان الحد الأدنى من أداء الدولة لوظيفتها قد ساهم أيضا في الشعور بعدم الاطمئنان وانعدام الأمن. وكما لاحظ صندوق النقد الدولي في تقرير موظفيه فإن حالة عدم اليقين بخصوص التمويل هذا يضعف قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها الإصلاحي ويؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة من تدني الأداء وانخفاض المساعدة من المانحين.

٤٤ - ونظرا لعدم إحراز تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي سياق التقسيم المتزايد، فإن أي تظلمات يمكن أن تصبح تربة خصبة لازدياد العنف. وتجدر الملاحظة أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان عاطلون عن العمل وأن ٨٠ في المائة تقريبا منهم يعيشون دون خط الفقر، ويعيشون بأقل من دولارين في اليوم. ويدرك الفريق أن عدم الاستقرار المستمر يعقد إمكانات تعبئة موارد التنمية، ولكن من المهم أن يؤكد المجتمع الدولي لمواطني غينيا - بيساو أن أمرهم يهمه بالفعل.

٤٥ - ويود الفريق أن يلفت نظر المجلس إلى أنه ينبغي وضع تجربة الفريق الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في الحسبان ضمن السياق الواسع للمناقشات الجارية حاليا داخل الأمم المتحدة بشأن لجنة بناء السلام، وبتحديد أكثر، بشأن كيفية بناء استجابة دولية متماسكة لصالح البلدان التي تمر بأزمات. وبالفعل، فنظرا لـ (أ) عدم الاستقرار الحالي في البلاد والحاجة إلى دعم دولي متواصل بعد الانتخابات الرئاسية، (ب) والجدول الزمني الإرشادي المشار إليه أعلاه لإنجاز المهام المتبقية، و (ج) النظرة العامة السائدة بين أعضاء الفريق بأن غينيا - بيساو يمكن أن تكون أحد المستفيدين الرئيسيين من إنشاء لجنة بناء السلام، فإن الفريق يوصي بأن يستمر في رصد تطورات الوضع حتى الدورة الموضوعية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المرفق الأول

التمويل المقدم من صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ في أيار/مايو ٢٠٠٥

(المبالغ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الجهة المانحة	المبلغ المستلم
هولندا	٢ ١٣٧ ٧٦٧,٢٢
السويد	٩٣٨ ٦٤٤,٢٣
البرتغال عن طريق مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية	١ ٨٠١ ٥٨٥,٠٨
فرنسا	١ ٢٧٠ ٣٩٨,٧٧
البرازيل عن طريق مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية	٤٩ ٢٥٨,١٢
إيطاليا	٦٦٣ ١٢٩,٩٧
المجموع	**٦ ٨٦٠ ٧٨٣,٣٩**

المرفق الثاني

تمويل الانتخابات الرئاسية*

الجهة المانحة	المبلغ المستلم (بالعملة الأصلية)
المفوضية الأوروبية	١,٣ مليون يورو
هولندا	٢٠٠ ٠٠٠ يورو
الجزائر (عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
البرتغال	٣٥٠ ٠٠٠ يورو
الصين	١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا	١٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٩٩ ٠٠٠ يورو)
مصرف التنمية لغرب أفريقيا	١٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٩٩ ٠٠٠ يورو)
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	٥٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٧٦٢ ٠٠٠ يورو)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي

* كانت هناك مساهمة عينية قدمها كل من البرازيل (معدات حاسوبية ومساعدة تقنية) والبرتغال (مواد خاصة بالانتخابات).